كلمة

سيادة الرئيس محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

بمناسبة
اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

24 نوفمبر - تشرين الثاني 2014

معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة،

سعادة السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

سعادة السيد غاري كوينلان، رئيس مجلس الأمن،

سعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أود في البداية أن أنقل إليكم تحيات دولة فلسطين والشعب الفلسطيني وإلى جميع أصدقائنا المشاركين في إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مختلف دول العالم. إننا نحيي هذه المناسبة بعد عام من إعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2014 عاماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني وبعد عامين على إعتماد القرار التاريخي برفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة. وبالطبع يبقى هدفنا ومسعانا الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وهو حق مشروع وقانوني لشعبنا.

في هذا الصدد، فإننا نؤكد على مادعى إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181(III)- قرار تقسيم فلسطين التاريخية- للنظر بعين الإعتبار في طلب العضوية في الأمم المتحدة من قبل أي من الدولتين. ونُذكّر كذلك بأنه رافق قبول إسرائيل في الأمم المتحدة عام 1949 شرطان: إلتزام إسرائيل بقرارالتقسيم وقيام الدولة الفلسطينية، وكذلك إلتزامها بالقرار (III) 194 الذي تم التأكيد عليه في مبادرة السلام العربية والخاص بإيجاد حل عادل ومُتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

في هذا اليوم نُجدد إمتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء وللمنظمات غير الحكومية وللمجتمع المدني ولكل الأشقاء والأصدقاء ولكافة الشعوب المحبة للحرية والسلام في العالم الذين يقفون بإستمرار إلى جانب شعبنا. نحن ممتنون لتضامنهم ودعمهم للتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني من أجل نيله لحريته واستقلاله وتحقيق السلام العادل والدائم، وعلى الرغم من كل التحديات والمشاق والإنكسات، فإنه لايزال لدينا الإيمان والامل بأن السلام العادل يمكن أن يتحقق في منطقتنا وبأن الحق لابد أن يسود. لذا نناشدكم أن تواصلوا وقوفكم بثبات من أجل السلام ومن أجل تحقيق سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والذي حُرم منه الشعب الفلسطيني لأمد طويل. لقد حان الوقت لإيجاد الإرادة السياسية للعمل بحزم من أجل إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا، بما في ذلك تحقيق إستقلال دولة فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد دافعت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، عن قضيتنا وأبقتها أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي، ومدت يد العون لشعبنا، وشرّعت من القرارات والتوصيات ما يُشكّل أساساً لايمكن تجاوزه في البحث عن الحل العادل والدائم والشامل. ونؤكد هنا على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين حتى يتم إيجاد حل لها بشكل مُرض في جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، فإننا نعبر عن تقديرنا العميق للجهود التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، وللجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها سعادة سفير السنغال، فودي سيك، وأعضاء مكتبها، وكافة الدول الأعضاء والمراقبة في اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، والهادفة إلى تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني وضمان تحقيق سلام عادل ودائم.

نؤكد اليوم مجدداً إمتناننا للقرارات القوية والمبدئية المعتمدة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من الأجهزة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، والتي ساهمت في حماية حقوق شعبنا لعدة عقود وعالجت جميع جوانب الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، بما في ذلك، قضية اللاجئين الفلسطينيين، حق تقرير المصير، وضع القدس، حملة الإستيطان الإسرائيلية غير القانونية، الحصار الجائر المفروض على شعبنا في قطاع غزة، الجدار وقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. هنا نعرب عن أسفنا لعدم تنفيذ القرارات التي لا حصر لها الخاصة بقضية فلسطين، وهي حقيقة زادت من حدة الصراع على مدى عقود وألحقت بالشعب الفلسطيني مشاقاً جِسام وحرمته بشكل مستمر من ممارسة حقوقه. هذه الحقيقة المؤسفة تكرس القناعة بأن هناك معايير مزدوجة إزاء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل والتي لم يتم تنفيذها مما يسمح لإسرائيل أن تتصرف بإستمرار وكأنها دولة فوق القانون.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

هذا العام، يصادف مرور 47 عاماً منذ حرب يونيو- حزيران عام 1967 والتى إحتلت فيه إسرائيل بالقوة الأرض المتبقية من فلسطين التاريخية - الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وهذا العام يصادف كذلك تعرض شعبنا لحرب همجية

من قبل اسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، تعرض لها في الصيف الماضي وخاصة قطاع غزة المحتل، الذي تعرض لعدوان بربري إسرائيلي من قتل وجرح وتدمير وهدم بيوت فوق رؤوس أهلها ودمار شامل يندي له الجبين،إننا نشدد على أن هذا الوضع غير العادل يجب أن ينتهي ويجب أن ينتهي الإحتلال العسكري لأرضنا ولشعبنا. هنا نكرر دعواتنا العاجلة إلى المجتمع الدولي للعمل بشكل فوري لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالإحتلال، على الإمتثال لإلتزاماتها القانونية ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولإلتزاماتها الدولية ووضع حد لإنتهاكاتها للقانون الدولي وسياساتها وممارساتها غير القانونية والعدوانية والمدمرة. وفي هذا الإطار قدمنا من خلال المجموعة العربية مشروع قرار لمجلس الأمن لتحديد سقف زمني لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي لأرضنا الذي طال أمده

لابد من وضع حد حاسم ونهائي للحملة الإستيطانية الإسرائيلية الغادرة ولمصادرة الأراضي الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عاصمة دولتنا. لابد من وقف هدم بيوت الفلسطينيين وتشريدهم منها ومن ممتلكاتهم. لابد من وقف بناء جدار الضم العنصري. لابد من إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. لابد من رفع الحصار الجائر واللاإنساني عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ولابد من إعادة إعمار القطاع بأسرع وقت ممكن وتضميد جراح والام شعبنا الفلسطيني الباسل باطفاله ونسائه ومسنيه وجميع مدنييه في قطاع غزة ولابد من وقف أعمال وإجراءات تهويد القدس الشرقية وتغيير أو محو الوجود الفلسطيني المسيحي والإسلامي وهوية المدينة المقدسة بما في ذلك المحاولات الإسرائيلية للتواجد المرفوض الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك والحرم الشريف. لابد من وقف جميع أعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

السيدات والسادة، الأصدقاء الأعزاء،

لاتزال دولة فلسطين تواصل العمل بأقصى قدر من المسؤولية لخدمة شعبنا والوفاء بإلتزاماتها القانونية وتعهداتها الدولية وقد تصرفت بإستمرار وبنوايا حسنة من أجل تحقيق السلام، مؤكدة مراراً تمسكها بالمحددات التابثة لعملية السلام المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق للجنة الرباعية، وتمسكها بحل الدولتين- دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة، ديمقراطية، قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً، وعاصمتها القدس الشرقية- تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967.

لقد أبدينا إستعدادنا لعدة عقود للوصول إلى حل للصراع مع إسرائيل ينسجم مع القرارات والمبادرات الدولية بإقامة دولتنا الفلسطينية على مساحة 22 بالمئة فقط من أرض فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة (III) 194.

إننا نؤكد اليوم من جديد ومرة أخرى هذه الإلتزامات وهذا الإستعداد وعلى الرغم من تبدد الآمال والوضع الخطير على الأرض بسبب الإنتهاكات الإسرائيلية والعدوان الهمجي على قطاع غزة في الصيف المنصرم، فإننا مازلنا مُلتزمين بحل الدولتين

أؤكد لكم باننا نريد التوصل إلى سلام بغية رفع الظلم التاريخي غيرالمسبوق الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ النكبة في عام 1948 إلى يومنا هذا. إننا نسعى إلى سلام يقود إلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلي بشكل كامل وتحقيق إستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت عام 1967. سلام يضمن أمن شعبنا وكرامته. سلام يوفر حلاً عادلاً ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة (III) 194 كما دعت ونصت عليه مبادرة السلام العربية. في هذا الصدد نؤكد على أن هذه المبادرة التاريخية التي نالت إستحسان المجتمع الدولي على نطاق واسع تشكل فرصة حقيقية لتحقيق سلام إقليمي شامل يقدم لإسرائيل إعترافاً عربياً مقابل الإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ماقبل عام 1967.

اصحاب السعادة، السيدات والسادة،

نرحب بحملات التضامن الواسعة من شعوب العالم مع الشعب الفلسطيني الامر الذي شهدتموه اثناء الحرب الاسرائيلية الاخيرة على غزه، واخص بالذكر هنا العالم الغربي حيث تلاقى المستوى الشعبي مع المستوى السياسي الرسمي فكانت السويد سباقة للاعتراف بالدولة الفلسطينية ونامل ان تحذوا دول اوروبية اخرى حذوها.وقدم اعضاء مجلس العموم البريطاني وباغلبية فاقت التوقعات توصية للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكذلك تبعة مجلس الشيوخ الايرلندي وما سيتم قريبا في البرلمان الفرنسي، ويدور النقاش حاليا في اروقة البرلمان الاسباني وغيره الكثير من برلمانات الدول الاوروبية للسير على نفس الخطى، ونثمن جميع هذه التطورات الايجابية والتي تعزز فرص السلام والامن والاستقرار في المنطقة، فهل ستستخلص اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال العبر من كل ذلك؟.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

في هذا اليوم، الذي يصادف الذكرى السابعة والستين لصدور قرار التقسيم عام 1947، وفي هذا العام، عام التضامن مع شعبنا، يتطلع الشعب الفلسطيني بأمل كبير نحو المستقبل، وهو مصمم على الصمود في أرضه وعلى إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وواثق أن المجتمع الدولي يقف مع الحق والعدل من أجل أن يسود فيه الأمل والحرية والسلام والأمن وتُتاح فيه الفرص لمستقبل أفضل لأطفالنا جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.